

الحساب الفرعي للمؤسسات غير الربحية

دراسة تحليلية في ضوء الدليل الأممي والتجربة الكندية

The Satellite Account for Nonprofit Institutions: An Analytical Study in Light of the UN Handbook and the Canadian experience

د. عبد القيوم بن عبد العزيز الهندي¹

الأستاذ المشارك بكلية الأنظمة والاقتصاد

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – المملكة العربية السعودية

o540900025@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/11/11

تاريخ القبول: 2025/07/30

تاريخ الارسال: 2025/05/20

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل الإطار المفاهيمي والمنهجي للحساب الفرعي للمؤسسات غير الربحية كما ورد في دليل الأمم المتحدة، واستعراض تجربة كندا التطبيقية في هذا المجال، ثم استشراف آفاق تطوير مؤشرات كمية ونوعية لقياس إسهام القطاع الخيري في الاقتصاد الكلي ضمن السياقات الإسلامية. وتبرز أهمية هذا الموضوع في ظل تزايد أدوار القطاع الخيري في الدول العربية والإسلامية، مقابل محدودية الأدوات الإحصائية القادرة على توصيف أثره الاقتصادي والاجتماعي، بما ينسجم مع بنيته المؤسسية ومرجعياته الشرعية.

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوزعت معالجته على ثلاثة مباحث رئيسية: تناول المبحث الأول المفاهيم الأساسية والمبررات التي استند إليها الدليل الأممي في الدعوة إلى تفعيل الحساب الفرعي للمؤسسات غير الربحية، وبين نماذج التنفيذ المقترحة ومتطلبات تطبيقها. واستعرض المبحث الثاني تجربة كندا، من حيث النشأة، والتصنيف، وبناء الجداول، وتقدير العمل التطوعي، والمخرجات الإحصائية، والدروس الممكنة تطبيقها. أما المبحث الثالث، فتناول مبررات تفعيل الحساب الفرعي في الدول العربية والإسلامية، واقترح نطاقات قياس تتناسب مع طبيعة الاقتصاد الإسلامي، ثم قدم مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية القابلة للتطبيق.

خلص البحث إلى أن تفعيل الحساب الفرعي للقطاع الخيري يمثل فرصة لتعزيز دوره في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ويتطلب تطوير بنية بيانات متكاملة، وتوحيد التصنيفات، وبناء شركات مؤسسية، واعتماد مؤشرات تراعي الخصوصيات الشرعية والتنظيمية، بما يسهم في إدماج هذا القطاع في التحليل الكلي وصناعة القرار التنموي.

الكلمات المفتاحية: الحساب الفرعي، القطاع الخيري، المؤسسات غير الربحية، الاقتصاد الإسلامي، المؤشرات الكمية والنوعية، التجربة الكندية، الدليل الأممي.

Abstract:

This study aims to analyze the conceptual and methodological framework of the satellite account for nonprofit institutions as outlined in the United Nations Handbook, review the Canadian experience as a pioneering applied model, and explore the prospects of developing quantitative and qualitative indicators to measure the contribution of the charitable sector to the macroeconomy

¹ - المؤلف المراسل: عبد القيوم بن عبد العزيز الهندي ، الإيميل: o540900025@gmail.com

within Islamic contexts. The research addresses a growing need to establish a statistical representation of the charitable sector in Arab and Islamic countries, where its role is expanding while statistical tools remain limited in capturing its economic and social impact.

The study adopts a descriptive-analytical methodology and is structured into three main chapters. The first chapter examines the foundational principles and justifications presented in the UN Handbook for establishing a satellite account for nonprofit institutions, alongside the recommended implementation models and prerequisites. The second chapter presents the Canadian experience, detailing the account's evolution, classification methods, data sources, voluntary work valuation, output tables, and lessons learned. The third chapter explores the rationale, benefits, and requirements for implementing such an account in Arab and Islamic countries, proposes context-specific measurement domains aligned with Islamic economic principles, and introduces a set of applicable quantitative and qualitative indicators.

The study concludes that operationalizing a satellite account for the charitable sector provides a valuable opportunity to enhance its integration into national economic policies. Achieving this goal requires developing a unified classification system, building integrated data infrastructures, fostering institutional partnerships, and designing tailored indicators that reflect the sector's ethical, legal, and social distinctiveness.

Keywords: Satellite account, charitable sector, nonprofit institutions, Islamic economics, quantitative and qualitative indicators, Canadian experience, UN Handbook.

مقدمة

يعد نظام الحسابات القومية الإطار المرجعي الدولي المعتمد لرصد النشاط الاقتصادي وتحليل مكوناته على مستوى القطاعات المؤسسية المختلفة. وقد أثبت هذا النظام قدرته على تقديم صورة كمية متماسكة للاقتصاد الكلي، من خلال تتبع الإنتاج والدخل والاستهلاك وتكوين رأس المال. ومع تطور الأنشطة الاقتصادية وتنوع الهياكل المؤسسية، ظهرت الحاجة إلى تطوير أدوات مكملة لهذا النظام تعنى برصد كيانات لا تندرج بوضوح ضمن التصنيفات التقليدية، ومن أبرزها المؤسسات غير الربحية ذات الطابع الخيري والتنموي، التي تقدم خدمات اجتماعية واقتصادية دون مقابل سعري أو سعي لتحقيق الربح.

تبلورت هذه الحاجة في إصدار دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية، الذي وضعته الأمم المتحدة بهدف إرساء إطار مفاهيمي ومنهجي لبناء حساب فرعي مستقل لهذا القطاع، يدرج ضمن بنية النظام القومي دون أن يحدث خللاً في تكامله. وقد شجع الدليل على تطوير مؤشرات كمية ونوعية قادرة على التقاط الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات غير الربحية، ووجه نحو البدء بنماذج مرنة (مختصرة أو كاملة) بحسب السياق المؤسسي والإحصائي في كل دولة. وتأتي تجربة كندا في هذا المجال بوصفها النموذج التطبيقي الأبرز، حيث تمكنت من بناء حساب فرعي متكامل يغطي الإنتاج، والتمويل، والعمل التطوعي، والتحويلات، والمخرجات غير السوقية، مما عزز من إدماج هذا القطاع في التحليل الكلي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ويكتسب هذا الموضوع أهمية متجددة في الدول العربية والإسلامية، بالنظر إلى حجم القطاع الخيري وتنوع مكوناته، وتزايد الأدوار التي يؤديها في مجالات الحماية الاجتماعية، والتمكين، والتعليم، والصحة، والإغاثة، والوقف، والزكاة. ويتيح الحساب الفرعي إطاراً مناسباً لتوصيف هذه الأدوار بلغة كمية منهجية، ويسهم في تحسين التخطيط، وتعزيز الشراكة مع الجهات الحكومية، ورفع كفاءة التوزيع، ومتابعة الأثر الاقتصادي والاجتماعي للبرامج الخيرية.

يهدف هذا البحث إلى تحليل الإطار المفاهيمي للحساب الفرعي للمؤسسات غير الربحية كما ورد في الدليل الأممي، واستعراض تجربة كندا التطبيقية، ثم استشراف آفاق تطوير مؤشرات كمية ونوعية لقياس إسهام القطاع الخيري في اقتصاد إسلامي. وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث: تناول المبحث الأول المفاهيم النظرية وأسس بناء الحساب الفرعي، وخصص المبحث الثاني لدراسة الحالة الكندية من حيث

النشأة، والمنهجية، والمخرجات، والدروس المستفادة، بينما عالج المبحث الثالث آفاق تطوير المؤشرات في السياق الإسلامي، من حيث المبررات، والنطاقات المقترحة، ونموذج المؤشرات الممكن تطبيقها في البيئات الوطنية ذات المرجعية الإسلامية.

مشكلة البحث

تتنامى مكانة القطاع الخيري في الدول ذات المرجعية الإسلامية من حيث دوره في تقديم الخدمات الأساسية، والمساهمة في الحماية الاجتماعية، وتحقيق التكافل، وتعزيز رأس المال الاجتماعي، غير أن هذا القطاع لم يحظَ بعدَ بتمثيل إحصائي مستقل ضمن نظام الحسابات القومية في أي من هذه الدول. وتستند النظم الإحصائية القائمة إلى تصنيفات تقليدية تدرج المؤسسات الخيرية ضمن قطاعات أخرى كالحكومي أو الأسري أو الخاص، مما يحجب أثرها الحقيقي، ويضعف إمكانات التحليل الاقتصادي الكلي، والتخطيط الاستراتيجي المبني على البيانات.

وقد وضع دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية إطاراً مفاهيمياً ومنهجياً لبناء حساب فرعي مستقل لهذا القطاع، مع تشجيع الدول على تطوير مؤشرات كمية ونوعية تتناسب مع خصوصيته. وتمثل تجربة كندا تطبيقاً رائداً لهذا التوجه، من حيث إنشاء بنية بيانات متكاملة، وتطوير جداول ومؤشرات تظهر الإنتاج غير السوقي، والتمويل التطوعي، والجهد المجتمعي. تنطلق مشكلة البحث من هذا التباين بين المرجعية الدولية والتجربة الميدانية من جهة، والواقع الإحصائي للدول العربية والإسلامية من جهة أخرى، وتسعى إلى استكشاف مدى قابلية تفعيل الحساب الفرعي في هذه السياقات، والآليات المقترحة لتطوير مؤشرات تراعي خصائص القطاع الخيري في اقتصاد إسلامي.

تساؤل البحث الرئيس

ما مدى إمكانية تفعيل الحساب الفرعي للقطاع الخيري في الدول ذات المرجعية الإسلامية، في ضوء الإطار المفاهيمي للدليل الأممي، والتجربة الكندية، وخصوصيات الاقتصاد الإسلامي؟

التساؤلات الفرعية

1. ما الأسس المفاهيمية والمنهجية التي يقوم عليها الدليل الأممي بشأن الحساب الفرعي للمؤسسات غير الربحية؟
2. كيف عالجَت التجربة الكندية تحديات التصنيف، وجمع البيانات، وإنتاج المؤشرات ضمن الحساب الفرعي؟
3. ما مبررات تفعيل الحساب الفرعي في الدول العربية والإسلامية، وما المكتسبات المتوقعة منه؟
4. ما نطاقات القياس التي تعد مرشحة لتوليد مؤشرات تعكس الأثر الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الخيري؟
5. ما المؤشرات الكمية والنوعية المقترحة لتوصيف إسهام القطاع الخيري في الاقتصاد الكلي ضمن بيئات ذات مرجعية إسلامية؟

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث من خلال تناوله لقضية تتقاطع فيها الجوانب الفنية الإحصائية مع الأبعاد التنموية والاجتماعية، وهي قضية تفعيل الحساب الفرعي للقطاع غير الربحي. ذلك أن تمكين هذا القطاع من التعبير الإحصائي المستقل لا يخدم أغراض التحليل الأكاديمي فحسب، بل يوفر أداة استراتيجية لصناع السياسات في مجالات التخطيط، وتخصيص الموارد، وتعزيز الشفافية، ورفع كفاءة الشراكة بين القطاع غير الربحي والدولة. وتزداد أهمية البحث في السياق السعودي، في ظل التوسع المستهدف لدور القطاع غير الربحي ضمن رؤية المملكة 2030، وما يتطلبه ذلك من تطوير أدوات القياس الكلي، بما في ذلك الحسابات القومية.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والمنهجية ذات الطابع التحليلي والتطبيقي، على النحو الآتي:

1. تحليل الإطار المفاهيمي والمنهجي الذي يتأسس عليه دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية، وبيان مكوناته الرئيسية من حيث النطاق، والمفاهيم، وأدوات التقدير.
2. استعراض تجربة كندا في تفعيل الحساب الفرعي للقطاع غير الربحي، مع الوقوف على مراحل النشأة، وأساليب التصنيف، ومنهجيات جمع البيانات، والمخرجات الإحصائية، والدروس الممكن استخلاصها.
3. مناقشة مبررات تفعيل الحساب الفرعي للقطاع الخيري في السياقات العربية والإسلامية، وتحديد المكتسبات المنتظرة، والمتطلبات المؤسسية والفنية اللازمة لنجاحه.
4. تقديم تصور أولي لنطاقات القياس ذات الصلة بإسهام القطاع الخيري في الاقتصاد الكلي، مع التركيز على أبعاد العدالة الاجتماعية، والاستدامة، والتمكين، ورأس المال الاجتماعي.
5. اقتراح مؤشرات كمية ونوعية قابلة للتطبيق في البيئات ذات المرجعية الإسلامية، تسهم في بناء حساب فرعي متدرج يعكس أثر القطاع الخيري في الاقتصاد والمجتمع.

مبررات اختيار الموضوع وسياقه:

في سياق الإعداد لبحوث الترقية من رتبة أستاذ مشارك إلى أستاذ، وجدت أن موضوع قياس الإسهام الاقتصادي للقطاع غير الربحي يمثل إحدى الثغرات المنهجية في النظام الإحصائي العربي، رغم الأدوار المتنامية لهذا القطاع في دعم النمو والتنمية. وقد تزايدت أهمية هذا التناول في المملكة العربية السعودية، مع تبني رؤية 2030 لمستهدف نوعي يقضي برفع إسهام القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي من أقل من 1% إلى 5%..

ومن هذا المنطلق، أُجريت ثلاث دراسات بحثية متزامنة تعالج هذا الموضوع من زوايا متكاملة، يجمعها الهدف ذاته، ويميزها تنوع المنهج والمصادر وزاوية المعالجة. يتناول البحث الأول التأصيل المفاهيمي للحساب الفرعي واقتراح خارطة تفعيل له، ويعنى البحث الثاني بتحليل المبادرات السعودية القائمة وتقييم مستوى مواءمتها مع المعايير الدولية، فيما يستعرض البحث الثالث تجربة كندا ضمن قراءة مقارنة ويقترح مؤشرات كمية ونوعية قابلة للتكييف في السياقات الإسلامية.

وقد روعي في هذه الدراسات أن تشكل وحدة بحثية متكاملة في هدفها، ومستقلة في بنائها ومنهجها، بما يسهم في رفد الجهود الوطنية نحو بناء منظومة إحصائية تعكس القيمة الاقتصادية الحقيقية لهذا القطاع الحيوي.

منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، بوصفه الأنسب لدراسة المفاهيم الإحصائية والاقتصادية المتعلقة بالحساب الفرعي للمؤسسات غير الربحية، وتتبع التجارب التطبيقية في هذا المجال، واستكشاف الإمكانيات المتاحة لتكييف النماذج الدولية ضمن السياقات الإسلامية. ويتكامل هذا المنهج مع أدوات المقارنة والمقارنة البنوية التي تتيح الربط بين المرجعيات المفاهيمية والممارسات الإحصائية، من جهة، وخصوصيات الهياكل الخيرية في العالم الإسلامي، من جهة أخرى.

ويقوم البحث الأول على تحليل النصوص المرجعية الواردة في دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية، من حيث التصور المفاهيمي، والمبررات البنوية، والنماذج التشغيلية، ومحددات التطبيق. أما البحث الثاني فيعتمد على دراسة حالة كندا باعتبارها التجربة الدولية الأبرز في تفعيل هذا الحساب، ويعتمد على تتبع سياقات النشأة، ومصادر البيانات، وتصنيفات القطاع، والجداول والمخرجات، مع استخلاص الدروس المنهجية والتنفيذية. ويعالج البحث الثالث بعداً استشرافياً يستند إلى الأدبيات الحديثة في الاقتصاد الإسلامي، وتحليل واقع القطاع الخيري في الدول العربية والإسلامية، من أجل اقتراح نطاقات قياس ملائمة، وتطوير مؤشرات نوعية وكمية، وبناء تصور أولي لإطار مرجعي يمكن أن يشكل قاعدة لتفعيل الحساب الفرعي في هذه السياقات.

وقد استعان الباحث، في مراحل التحرير والتنسيق، بأدوات الذكاء الاصطناعي اللغوي مثل ChatGPT في جوانب مساندة تحسين الصياغة، واقتراح بناء بعض الفقرات التحليلية، ومراجعة لغة الترجمة الإنجليزية، دون الاعتماد عليها في توليد المحتوى العلمي أو في بناء التصور العام للبحث. وخضعت جميع المخرجات للمراجعة والتحرير العلمي من قبل الباحث، بما يضمن اتساقها مع المنهج الأكاديمي المقرر.

حدود البحث

يقتصر هذا البحث على تحليل الدليل الأممي المتعلق بالحساب الفرعي للمؤسسات غير الربحية، دون التوسع في تفاصيل النظام المحاسبي الكلي أو الحسابات القومية الأخرى. كما يركز على تجربة واحدة تم تنفيذها بشكل رسمي ومتكامل، وهي تجربة كندا، نظرا لتمييزها من حيث اكتمال النموذج ووفرة الوثائق التحليلية.

لا يتضمن البحث تقييما مقارنا لتجارب دولية متعددة، ولا يقدم نموذجا تفصيليا للتطبيق في دولة بعينها، وإنما يركز على تقديم تصور تأصيلي واستشراقي لإمكانات تفعيل في الدول العربية والإسلامية، في ضوء خصائصها المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية. كما يستثني البحث الجوانب المحاسبية الفنية البحتة، ويقتصر على البعد التحليلي والمفاهيمي ضمن نطاق السياسات العامة والقياس الاقتصادي الكلي.

الدراسات السابقة

تعد مراجعة الدراسات السابقة خطوة أساسية في بناء الإطار العلمي للبحث، إذ تساعد في تحديد ما أنجزته الأدبيات، وما بقي بحاجة إلى معالجة أو تطوير. وقد تعددت اتجاهات الكتابة حول الحسابات الفرعية للمؤسسات غير الربحية ومؤشرات قياس الأثر، بين دراسات دولية تأسيسية، وتجارب تطبيقية، وأعمال تحليلية في البيئة العربية والإسلامية. وتوزعت هذه الدراسات بين الجوانب المفاهيمية والمنهجية، وتجارب القياس، وتحليل النمو، وتقدير العمل التطوعي، وتقييم الأثر الوقفي. ويعرض هذا القسم مجموعة مختارة من الدراسات ذات الصلة المباشرة، بوصفها تشكل الخلفية المعرفية التي يستند إليها هذا البحث في تحديد موقع إسهامه.

1- دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية – الأمم المتحدة (2003)

يعد هذا الدليل المرجع المفاهيمي الأول لبناء الحساب الفرعي للمؤسسات غير الربحية، وقد أصدرته الأمم المتحدة بالتعاون مع عدد من المؤسسات الدولية، منها صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. تضمن الدليل تعريفا تشغيليا للقطاع غير الربحي، وبين مبررات فصله عن باقي القطاعات، واقترح نماذج تنفيذية متدرجة لبناء الحساب. كما تناول مسألة تقدير الناتج غير السوقي والعمل التطوعي، وأهمية إدراج المؤشرات الاجتماعية والمالية ضمن الحسابات القومية. وقد أصبح هذا الدليل الركيزة الأساسية التي استندت إليها التجارب الدولية، بما في ذلك تجربة كندا.

2- Satellite Account of Nonprofit Institutions and Volunteering – Statistics Canada (2004–2019)

تمثل هذه السلسلة من التقارير التجربة العملية الأهم في تطبيق الدليل الأممي، حيث أطلقت هيئة الإحصاءات الكندية الحساب الفرعي للقطاع غير الربحي رسميا، وغطت تقاريرها الفترة من 1997 إلى 2017. شملت التقارير تصنيفات المؤسسات، وجداول الناتج، والعمل التطوعي، والتمويل، وتوزيع الأدوار بين المؤسسات الحكومية والمجتمعية. وابتكرت كندا آليات لتقدير ساعات العمل التطوعي وتسييرها، وربط المؤشرات بالناتج المحلي الإجمالي. وقد أسهمت هذه التقارير في تعزيز فهم أثر القطاع غير الربحي في السياسات العامة، وتعد نموذجا مرجعيا للتطبيق المؤسسي المتكامل.

3- أماني قنديل (2014): قياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في دول مجلس التعاون

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء مساهمة المنظمات الأهلية التطوعية في دول الخليج في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد اعتمدت على تحليل بيانات ميدانية لتقدير حجم العمل التطوعي، وعدد المستفيدين من الخدمات، وقيمة المشروعات المنفذة. كما قدر الأثر

الاقتصادي باستخدام متوسط الأجور لحساب القيمة المكافئة للجهد التطوعي. وقدمت الدراسة قراءة كمية لتوليد الدخل والفرص الوظيفية في هذا القطاع. تعد من أبرز الدراسات التي مزجت بين الاقتصاد الاجتماعي والعمل الأهلي في السياق الخليجي، لكنها لم تربط النتائج بإطار الحسابات القومية.

4- لجنة الأوقاف بغرفة الشرقية (2018): تقرير اقتصاديات الوقف

استعرض هذا التقرير واقع قطاع الأوقاف في المملكة العربية السعودية، في ضوء رؤية 2030. وتناول خمسة محاور تحليلية أبرزت دور الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وناقشت واقع الحوكمة والتمويل والتشريعات. وقدم التقرير توصية صريحة بإنشاء نظام إحصائي خاص بالأوقاف، بما يتيح قياس أثرها وتمكينها من الدخول في حسابات الاقتصاد الكلي. يعد هذا التقرير من أوائل الإسهامات التي تناولت موضوع الوقف بلغة اقتصادية منهجية في المملكة، وكان منطلقاً لتحفيز التفكير المؤسسي نحو إدماج الأوقاف في الأدوات التحليلية الحديثة.

5- إدارة تحليل الأبحاث - مكتب النائب للتنمية الاجتماعية (2021): القطاع غير الربحي ومنهجية قياس مساهمته

ركزت هذه الدراسة على توصيف القطاع غير الربحي في السعودية، وتحديد مكوناته وتصنيفاته، وتحليل منهجيات قياس أثره في الناتج المحلي. وقد عرضت تجارب عدد من الدول (كندا، بلجيكا، المملكة المتحدة، فرنسا، والولايات المتحدة)، واستخلصت منها أبرز الأدوات المفاهيمية والحسابية الممكنة نقلها. كما وضحت الدراسة التحديات القائمة في البيئة المحلية، وقدمت تصوراً أولياً للإطار الإحصائي المناسب للقطاع. وقمنا هذه الدراسة خطوة مهمة نحو التأسيس المنهجي للحساب الفرعي في السياق السعودي، رغم أنها لم تتضمن تطبيقاً فعلياً أو جداول كمية.

6- محمد شريف بشير الشريف (2023): مؤشرات نمو الوقف - المفهوم والأبعاد والقياسات

تناولت هذه الدراسة مفهوم نمو الوقف من منظور متعدد الأبعاد، واقترحت مجموعة من المؤشرات لقياسه إدارياً، وتنظيماً، واقتصادياً، واجتماعياً. وناقشت أهمية بناء إطار شامل للتقييم يتضمن خصائص الحوكمة، والاستدامة، والقدرة على تحقيق الأثر، وربطت بين المؤشرات وفاعلية المؤسسات الوقفية. كما شددت على ضرورة تطوير أدوات كمية نوعية لفهم ديناميكية النمو الوقفي. تعد الدراسة إسهاماً نوعياً في ربط المؤشرات بتحليل الأداء، غير أنها لم تعالج الحساب الفرعي أو إدماج هذه المؤشرات ضمن النظام القومي.

7- سعيد صلاح عبد الغني (2023): دور الأوقاف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في المملكة

اعتمدت هذه الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقة بين الإنفاق الوقفي والناتج المحلي في المملكة بين عامي 1994 و2022. وأظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، مع أثر موجب على الناتج المحلي في المدى القصير والطويل. وبرزت أهمية الأوقاف بوصفها رافداً مستقراً للنمو، يتوافق مع أهداف رؤية 2030. وقدمت الدراسة أساساً رقمياً لدور الأوقاف في دعم القطاع غير الربحي، دون أن تتناول أدوات الحسابات القومية أو المؤشرات غير السوقية.

8- عبد الكريم أحمد قندوز (2024): معايير قياس أثر الوقف

هدفت هذه الدراسة إلى بناء إطار تحليلي لقياس أثر الأوقاف باستخدام أدوات من الاقتصاد الاجتماعي، كالعائد الاجتماعي على الاستثمار، والنماذج المنطقية، ورسم خرائط النتائج. وتناولت التحديات المفاهيمية المرتبطة بقياس الأثر، والتمييز بين مؤشرات الأداء والنتائج، وأبرزت الحاجة إلى تكييف أدوات القياس مع طبيعة الأوقاف. كما عرضت تطبيقات مستفادة من تجارب القطاع الثالث. تميزت الدراسة بطرح منهجي نقدي، لكنها لم تدرج الأوقاف ضمن نظام قياس إحصائي متكامل أو ضمن الحسابات القومية.

القيمة العلمية المضافة للدراسة

تحدد القيمة العلمية لهذه الدراسة من خلال جمعها بين المرجعيات الدولية، والتجربة التطبيقية المتقدمة، والتحليل الاستراتيجي المتصل بخصوصيات الاقتصاد الإسلامي. فمن جهة أولى، تستند الدراسة إلى الدليل الأممي بوصفه المرجع المفاهيمي الأهم لبناء الحساب الفرعي،

وتستقر أبعاده المفهومية والتنفيذية بمنهج تحليلي منضبط. ومن جهة ثانية، تُحلل تجربة كندا التطبيقية بما تحمله من نماذج واقعية في بناء الجداول، وتقدير الجهد التطوعي، وربط المؤشرات بالسياسات العامة، بوصفها التجربة الدولية الأوضح في هذا الحقل. وتتجلى الإضافة النوعية في انتقال الدراسة إلى بناء تصور تطبيقي مقترح لتفعيل الحساب الفرعي للمؤسسات غير الربحية في الدول ذات المرجعية الإسلامية، مع تقديم مقترح متكامل لتطوير مؤشرات كمية ونوعية تراعي الخصوصيات الوقفية والاجتماعية والشرعية لهذا القطاع. كما تفرد الدراسة بمعالجة العلاقة بين مكونات الاقتصاد الإسلامي (كالزكاة والوقف والتكافل) ومنهجيات القياس في الحسابات القومية، وهو بعد لم يتناول سابقاً بصورة منهجية في الأدبيات العربية.

وتأتي هذه الدراسة استجابة لحاجة مؤسسية متصاعدة في الدول الإسلامية إلى أدوات قياس كمية تساعد على إدماج القطاع الخيري في خطط التنمية، وصناعة القرار، وتخصيص الموارد، ضمن رؤية شاملة تتجاوز الاقتصار على التوصيف أو التحليل الوصفي. وبهذا، تسهم هذه الدراسة في إثراء حقل الحسابات القومية، وتوسيع نطاقه نحو استيعاب مكونات الاقتصاد غير السوقي في بيئات تتسم بتراث عريق في العمل الخيري المؤسسي، وتطمح إلى تفعيله ضمن منطق التنمية المعاصرة.

هيكل البحث

انطلاقاً من أهداف البحث وتساؤلاته، تم توزيع المعالجة العلمية على ثلاثة مباحث مترابطة، تشكّل في مجموعها مساراً متدرجاً يبدأ بالتأصيل المفاهيمي، ويمر بالتطبيق العملي، وينتهي بالتحليل الاستشاري والتصميم المؤسسي. يعالج **المبحث الأول** الأسس المفاهيمية والمنهجية التي يقوم عليها الحساب الفرعي للمؤسسات غير الربحية، كما وردت في دليل الأمم المتحدة، ويشمل ذلك دوافع الاستحداث، والخصائص البنوية التي تبرر الفصل التحليلي، والمنهج المقترح لبناء الحساب من حيث النطاق والصيغ والجداول.

ويتناول **المبحث الثاني** تجربة كندا بوصفها النموذج الدولي الأبرز في تفعيل الحساب الفرعي، ويعرض ملامح النشأة، والمنهجية، وآليات التصنيف، ومصادر البيانات، وتقدير العمل التطوعي، والمخرجات الكمية، والدروس المستفادة التي يمكن الاستفادة منها في بيئات أخرى. أما **المبحث الثالث**، فينتقل إلى آفاق التفعيل في السياق الإسلامي، ويركز على مبررات تفعيل الحساب الفرعي في الدول العربية والإسلامية، ويناقش الحاجة إلى تطوير مؤشرات كمية ونوعية تتناسب مع طبيعة الاقتصاد الإسلامي، ويقدم نماذج لمؤشرات مقترحة قابلة للتطبيق على المستوى الوطني، مع مراعاة الأبعاد الوقفية والاجتماعية والتنمية.

المبحث الأول: الدليل الأممي وأسس بناء الحساب الفرعي للمؤسسات غير الربحية

يشكّل الدليل الأممي الصادر عن الأمم المتحدة عام 2003 المرجعية الفنية الأولى لبناء الحساب الفرعي للمؤسسات غير الربحية ضمن نظام الحسابات القومية. وقد جاء هذا الدليل استجابة للحاجة المتزايدة إلى إدماج الكيانات غير الربحية في التحليل الاقتصادي الكلي، عبر إطار منهجي يتيح توصيف أنشطتها ومخرجاتها ومواردها ضمن منظومة إحصائية رسمية. وتكمن أهمية هذا المرجع في كونه لا يكتفي بتعريف هذه المؤسسات أو تبرير إدراجها، بل يقدم نماذج عملية مرنة لبناء الحساب، ويوضح مكونات الجداول، وأساليب التقدير، ومصادر البيانات الممكنة، مع مراعاة اختلاف السياقات الوطنية.

يستعرض هذا المبحث ثلاثة محاور مترابطة: يناقش الأول منها الدوافع المفاهيمية والتنظيمية التي دفعت إلى تطوير الحسابات الفرعية ضمن النظام الإحصائي القومي، ويبين الثاني الخصائص البنوية للمؤسسات غير الربحية التي تبرر معاملتها كقطاع مستقل لأغراض التحليل، فيما يركز الثالث على المنهج الفني الذي قدمه الدليل لبناء الحساب، من حيث النماذج المقترحة، وطبيعة البيانات، والصيغ الحسابية الموصى بها.

المطلب الأول: دوافع استحداث الحسابات الفرعية في نظام الحسابات القومية

يعد نظام الحسابات القومية الإطار المفاهيمي والإحصائي المعتمد دولياً لقياس النشاط الاقتصادي الكلي، حيث يوفر قاعدة متكاملة لتصنيف تدفقات الإنتاج والدخل والاستهلاك والتكوين الرأسمالي ضمن القطاعات المؤسسية المختلفة، كالقطاع الحكومي، وقطاع الشركات، وقطاع الأسر المعيشية. ومع ذلك، فإن النظام المركزي، كما هو منصوص عليه في إصدار 1993، يعاني من محدودية في تمثيل بعض الكيانات المؤسسية المعجّنة، وفي مقدمة ها المؤسسات غير الربحية، والتي لا تدرج بسهولة ضمن التصنيفات التقليدية، نظراً لخصوصيتها البنوية والوظيفية.

وقد دفعت هذه المحدودية إلى تطوير آلية "الحسابات الفرعية (Satellite Accounts)" كأداة تكميلية تسمح بتوسيع نطاق التحليل داخل النظام القومي، من دون المساس بإطاره المنطقي أو تماسكه الكلي. وتستخدم الحسابات الفرعية لتوفير بيانات أكثر تفصيلاً حول قطاعات ذات اهتمام خاص، أو لرصد أنشطة اقتصادية واجتماعية لا تقاس بدقة في النظام المركزي، مثل البيئة، والسياحة، والقطاع غير الربحي، والعمل التطوعي⁽¹⁾.

ويبين دليل المؤسسات غير الربحية الصادر عن الأمم المتحدة أن تطوير الحساب الفرعي لهذا القطاع ينطلق من دوافع مفاهيمية ومنهجية، أهمها: الحاجة إلى تقديم معالجة أكثر تفصيلاً لبعض المفاهيم والتصنيفات، وتوفير نهج تجميعي بديل لتبويب الوحدات المؤسسية، وتوسيع إمكانات التحليل الاقتصادي والاجتماعي في قضايا لا يغطيها النظام الأساسي بشكل كاف⁽²⁾ فالمؤسسات غير الربحية، بحكم تنوع مصادر تمويلها، وافتقارها إلى هدف تعظيم الربح، واعتمادها على العمل التطوعي، تنتج سلعا وخدمات ذات قيمة اجتماعية عالية لا تلتقط في الغالب ضمن الحسابات الرسمية، مما يستدعي بناء حساب فرعي يظهر مساهمتها الحقيقية في الاقتصاد الكلي.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الحسابات الفرعية لا تعد بديلاً عن الإطار المركزي، وإنما تبنى ضمنه وتتكامل معه. إذ يتم من خلالها إعادة تجميع البيانات والمؤشرات ذات الصلة بطريقة تناسب أغراض التحليل، دون تعديل البنية الأساسية للنظام. وبهذا، فإن إنشاء حساب فرعي للمؤسسات غير الربحية يسمح بتقديم تقديرات دقيقة للإنتاج غير السوقي، والعمل التطوعي، والموارد المالية، مع الحفاظ على إمكانية المقارنة مع باقي القطاعات، بما يعزز من شمولية النظام القومي واستجابته للتحولات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة.

المطلب الثاني: الخصائص البنوية للمؤسسات غير الربحية كمبرر لإفرادها بحساب مستقل

يتميز القطاع غير الربحي بمجموعة من الخصائص البنوية والوظيفية التي تجعله مختلفاً عن القطاعات المؤسسية الأخرى في نظام الحسابات القومية، وتبرر معاملته بوصفه كياناً مستقلاً لأغراض التحليل الاقتصادي والاجتماعي. فوفق ما ورد في الدليل الأممي الصادر عن الأمم المتحدة، فإن هذه المؤسسات، وإن كانت تشترك في بعض الجوانب الشكلية مع المؤسسات الحكومية أو الربحية، إلا أنها تنفرد بخصائص تقتضي فصلها إحصائياً لعدة اعتبارات جوهرية.

أول هذه الخصائص هو أن المؤسسات غير الربحية، رغم أنها قد تحقق فوائض مالية، لا تهدف إلى الربح ولا يجوز لها توزيع الأرباح على أصحاب القرار أو أعضاء مجالس الإدارة، مما يجعل حوافزها وآلياتها التشغيلية مختلفة عن شركات السوق. فهي تسعى لتحقيق أهداف اجتماعية أو ثقافية أو دينية أو خيرية، وليست مدفوعة بمنطق العائد المالي، الأمر الذي يؤثر على سلوكها في الإنتاج والتوظيف والتمويل⁽³⁾. الخاصية الثانية هي إنتاجها للسلع والخدمات العامة أو شبه العامة. إذ تنتج هذه المؤسسات مخرجات تقدم مجاناً أو بأسعار رمزية، اعتماداً على التبرعات، والمنح، ورسوم الاشتراك، والعمل التطوعي، مما يجعلها لا تدرج بسهولة تحت تصنيف السوق أو الحكومة. كما أن غياب التسعير الاقتصادي الكامل لمخرجاتها يصعب احتساب القيمة المضافة لها ضمن القنوات التقليدية، ما يتطلب منهجيات بديلة، مثل تقييم تكلفة الإنتاج، أو احتساب قيمة العمل التطوعي بأسعار تقديرية.

الخاصية الثالثة تتعلق بهيكل الإيرادات. فالمؤسسات غير الربحية تعتمد، في الغالب، على مصادر تمويل طوعية وغير تجارية، كالهبات، والمنح، ورسوم العضوية، والمساهمات التطوعية بالوقت أو الجهد. وهذه الإيرادات تختلف نوعاً ومصدراً عن الإيرادات الحكومية (الضرائب) أو التجارية (المبيعات)، وهو ما يستدعي تصنيفاً مستقلاً يعكس طبيعتها المالية المميزة.

ويضاف إلى ذلك أن هذه المؤسسات تمتاز بوجود نسبة عالية من المتطوعين ضمن هيكلها الوظيفي، مما يعني أن جزءاً كبيراً من نشاطها لا يرصد في الحسابات الجارية التي تعتمد على المعاملات النقدية فقط. كما أن مؤسسات هذا القطاع تخضع في الغالب لقوانين وتشريعات خاصة، تختلف عن الشركات الربحية أو الهيئات العامة، فيما يتعلق بالحوكمة، والمساءلة، والقيود التنظيمية.

وبناءً على ما سبق، فإن إدماج المؤسسات غير الربحية ضمن القطاع الحكومي أو التجاري يؤدي إلى طمس خصائصها، ويعقد الصورة الإحصائية لباقي القطاعات، مما يبرر الحاجة إلى فصلها عن تلك الكيانات في الحسابات القومية، وإنشاء حساب فرعي مستقل لها. ويشير الدليل الأممي إلى أن هذه المعاملة الإحصائية المنفصلة لا تهدف فقط إلى الاعتراف بدور هذه المؤسسات، بل إلى تحسين جودة التقديرات الكلية، وتسهيل التحليل المقارن، وتمكين صانع القرار من فهم أفضل لدينامية هذا القطاع في الاقتصاد والمجتمع⁽⁴⁾.

المطلب الثالث: المنهج المقترح في الدليل لإعداد الحساب الفرعي

قدم دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية إطاراً مفاهيمياً ومنهجياً مفصلاً لبناء حساب فرعي خاص بالمؤسسات غير الربحية، يكون متكاملًا مع بنية نظام الحسابات القومية، دون أن يشكل انحرافاً عن مبادئه الأساسية. ويهدف هذا الحساب الفرعي إلى تنظيم البيانات ذات الصلة بهذه المؤسسات، وتجميعها في جداول مستقلة تسمح برصد مساهمتها بدقة في الناتج المحلي الإجمالي، والتوظيف، وتكوين رأس المال، والنشاط التطوعي، وغير ذلك من المؤشرات الكلية.

ينطلق الدليل من مبدأ تكاملي، يتمثل في العمل ضمن إطار نظام الحسابات القومية نفسه، لا خارجه، وذلك لضمان إمكانية المقارنة بين القطاع غير الربحي والقطاعات الأخرى، وللاستفادة من بنية البيانات القائمة، ومن قدرات الأجهزة الإحصائية المعتادة على إنتاجها. ولتحقيق ذلك، اقترح الدليل ثلاثة مستويات للحساب الفرعي تختلف من حيث الشمول والعمق:

1. نموذج مختصر: (Core Tabulation Model)

يعتمد على المتغيرات الأساسية المتاحة بسهولة من خلال مصادر البيانات الحالية، ويهدف إلى تقديم تقدير أولي لمساهمة القطاع غير الربحي في الاقتصاد. يعد هذا النموذج نقطة انطلاق عملية،

تسمح ببناء الحساب تدريجياً.

2. الحساب الفرعي الكامل: (Full Satellite Account)

وهو النموذج القياسي الذي يغطي جميع المتغيرات المالية الأساسية المعتمدة في نظام الحسابات القومية، كالإنتاج، والدخل، والاستهلاك، وتكوين رأس المال، والميزانيات العمومية، ويشمل كذلك مخرجات غير السوق، وتعويضات العاملين، والتحويلات، ودخل الملكية، وغيرها. ويتضمن هذا النموذج جداول تظهر المؤسسات غير الربحية كمكون مستقل عبر مختلف القطاعات.

3. الامتدادات النوعية والكمية: (Extended Module)

يتضمن هذا النموذج توسيعاً للبيانات لتشمل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية غير النقدية، مثل أعداد المتطوعين، وساعات التطوع، وعدد الأعضاء، ومخرجات الأنشطة الثقافية والتعليمية والخدمية، مما يسمح بفهم الأثر الاجتماعي للمؤسسات غير الربحية إلى جانب أثرها الاقتصادي⁽⁵⁾.

ويوصي الدليل باستخدام ثلاث صيغ للجداول الحسابية ضمن هذا الحساب الفرعي:

- صيغة أولى تتبع منهج الحسابات القومية بدقة دون تعديل.
- صيغة ثانية تضيف تقديراً للإنتاج غير السوق للمؤسسات غير الربحية "السوقية"، الذي لا يظهر في الإيرادات التجارية، بل يقيم على أساس تكلفة التشغيل.
- صيغة ثالثة تدخل تقديراً إضافياً للعمل التطوعي، عبر احتساب القيمة المحسوبة لساعات التطوع بأسعار ظلّية معتمدة⁽⁶⁾.

أما من حيث مصادر البيانات، فيقترح الدليل دمج الملفات الإدارية المتاحة، والمسوح الميدانية المخصصة، وسجلات المؤسسات غير الربحية، مع تطوير أدوات لجمع البيانات حول النشاط التطوعي والتحويلات الطوعية من الأفراد والشركات. ويشدد على أهمية تكييف النموذج مع السياق المؤسسي والإحصائي لكل دولة، مع الالتزام بالمبادئ العامة لنظام الحسابات القومية، وبخاصة في تصنيف الوحدات والعمليات.

إن المنهج المقترح لا يكفي بقياس الأثر المالي للمؤسسات غير الربحية، بل يسعى كذلك إلى بناء فهم أوسع لدورها في الاقتصاد والمجتمع، من خلال مؤشرات مركبة تجمع بين الأبعاد الكمية والنوعية، وهو ما يجعل الحساب الفرعي أداة استراتيجية لا غنى عنها في تحليل الاقتصاد المعاصر متعدد الفاعلين.

ومن بين الأعمال الحديثة التي أسهمت في تعزيز البعد الفني لقياس الاقتصاد غير الربحي، دراسة كارول وستاتر Measuring the Nonprofit Economy: The State of the Art ، والتي استعرضت أبرز الأدوات المعتمدة دولياً في تقدير مساهمة المؤسسات غير الربحية ضمن الحسابات القومية. وتبين الدراسة أن استخدام مزيج من التكلفة التشغيلية، والقيمة البديلة للوقت التطوعي، وتقديرات العائد غير السوقي ، يوفر تصوراً أكثر واقعية للنتائج الكلية، خاصة في القطاعات التي لا تشمل على تدفقات نقدية مباشرة⁽⁷⁾.

كما تؤكد على أهمية بناء معايير مرجعية موحدة، وتبني صيغ مرنة تتناسب مع تفاوت قدرات الدول الإحصائية، وهو ما يتفق مع ما طرحه الدليل الأممي بشأن ضرورة التكييف المحلي عند بناء الحساب الفرعي.

المبحث الثاني: تجربة كندا في إعداد الحساب الفرعي للمؤسسات غير الربحية

تمثل التجربة الكندية التطبيق المؤسسي الأكثر اكتمالاً للدليل الأممي الخاص بالحساب الفرعي للمؤسسات غير الربحية، وقد تبوأ مكانة مرجعية في هذا المجال بوصفها أول تجربة وطنية تفعل هذا الحساب ضمن منظومة الحسابات القومية. ويستند هذا النموذج إلى بنية إحصائية متكاملة، جمعت بين التصنيف الهيكلي للمؤسسات، وتقدير الجهد التطوعي، وبناء الجداول المالية وغير السوقية، مع ربط المؤشرات بمخرجات الاقتصاد الكلي. وقد شكلت هذه التجربة أساساً معرفياً وفنياً استندت إليه الأمم المتحدة في بلورة توصياتها، كما مثلت مرجعاً لصناع السياسات والمراكز الإحصائية في عدد من الدول.

يناقش هذا المبحث مكونات التجربة الكندية من خلال ثلاثة مطالب رئيسية: يستعرض الأول سياقات نشأة الحساب الفرعي وتطورات المرحلة، ويركز الثاني على المنهج المفاهيمي والتقني الذي اعتمدته كندا في بناء الحساب، بما يشمله من تصنيف، وتجميع بيانات، وتقدير العمل التطوعي، ويعرض الثالث أبرز النتائج التي أفرزتها هذه التجربة، والدروس التي يمكن الاستفادة منها في بناء نماذج مشابهة ضمن بيئات مؤسسية أخرى.

المطلب الأول: نشأة الحساب الفرعي ومراحلها في كندا

تعد كندا أول دولة في العالم تبنت رسمياً إنشاء حساب فرعي مستقل للمؤسسات غير الربحية ضمن نظامها القومي للإحصاءات الاقتصادية، وهو ما جعل تجربتها مرجعاً رئيساً في مجال تطوير الإحصاءات المتعلقة بالقطاع غير الربحي والعمل التطوعي. وقد جاء هذا التوجه استجابة لجهود أكاديمية ومجتمعية طالبت بتمكين هذا القطاع من التعبير عن مساهمته الاقتصادية والاجتماعية من خلال أدوات إحصائية رسمية. وترجمت هذه المطالب إلى مبادرة مؤسسية عرفت باسم "مبادرة القطاع التطوعي" (Voluntary Sector Initiative)، وهي التي وفرت الأساس التمويلي والمؤسسي لتطوير الحساب الفرعي، بالتعاون مع هيئة الإحصاءات الكندية. وقد أطلق الحساب الفرعي الكندي تحت اسم:

Satellite Account of Nonprofit Institutions and Volunteering

وذلك في نسخته الأولى عام 2004، حيث غطى الفترة من 1997 إلى 1999، ثم تتابعت الإصدارات السنوية حتى 2009، قبل أن يتم تعليق البرنامج لأسباب تتعلق بتوزيع الموارد والأولويات الإحصائية، على الرغم من المطالبات المجتمعية والمؤسسية باستمراره. وقد بلغ عدد الإصدارات ستة، غطت سنوات متعددة بين 1997 و2007، وكان آخر تحديث موسع قد نُشر عام 2019 ليغطي الفترة من 2007 إلى 2017، مع التركيز على التحليل المالي وتوزيع القيمة المضافة والتوظيف والتمويل التطوعي في القطاع⁽⁸⁾.

ورغم توقف البرنامج بوصفه إصداراً متكاملاً، فقد استمرت هيئة الإحصاءات الكندية في تضمين بعض عناصر الحساب الفرعي، خاصة الجزء المرتبط بـ "المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية" في مراجعاتها الفصلية الرسمية للحسابات القومية. كما وفرت الهيئة أدوات إرشادية تمكّن المستخدمين من إنتاج تقديرات فرعية بالاستناد إلى البيانات المتاحة، وذلك دعماً للباحثين والمخططين في القطاع غير الربحي. وقد انعكست هذه الجهود في بناء بنية حسابية متكاملة تشمل جداول الإنتاج، والدخل، وتكوين رأس المال، والتوظيف، والعمل التطوعي، والتحويلات، إلى جانب جداول فرعية خاصة بكل فئة من فئات المؤسسات غير الربحية. وأنشئ القطاع غير الربحي كمكون مؤسسي مستقل داخل الحسابات القومية الكندية، مع تصنيف داخلي يفرق بين المؤسسات المجتمعية، ومؤسسات الأعمال، والمؤسسات الحكومية غير الربحية مثل المستشفيات والجامعات⁽⁹⁾.

إن تتبع نشأة الحساب الفرعي في كندا يكشف عن مسار تراكمي بدأ بمبادرة مدنية واعية، وتحول إلى نموذج مؤسسي قابل للتنفيذ، مدعوم برؤية معرفية وإرادة إحصائية، وهو ما جعله اليوم مرجعاً دولياً يستند إليه في الدليل الأممي ذاته، ويوصى به للدول التي تسعى إلى إدماج القطاع غير الربحي في منظومتها الإحصائية الرسمية.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي والمنهجي للتجربة الكندية

استندت التجربة الكندية في بناء الحساب الفرعي للمؤسسات غير الربحية إلى إطار مفاهيمي منسجم إلى حد كبير مع ما ورد في دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية، بل إن كندا كانت في طليعة الدول التي ساهمت في تطوير ذلك الدليل الأممي من خلال الممارسة الميدانية. فقد اعتمدت هيئة الإحصاءات الكندية، بالتعاون مع وكالة الإيرادات الكندية وجهات بحثية مستقلة، تعريفاً هيكلياً تشغيلياً للمؤسسات غير الربحية، يستند إلى خمسة معايير أساسية: (1) التأسيس الرسمي، (2) عدم السعي إلى الربح، (3) الاستقلال المؤسسي عن الحكومة، (4) الإدارة الذاتية، و(5) الطوعية في العضوية والمساهمة⁽¹⁰⁾.

ويلاحظ أن هذا التعريف يتجاوز المفاهيم الضريبية أو القانونية الضيقة، ليشمل طيفاً واسعاً من الكيانات التي تمارس نشاطاً غير ربحي، بما في ذلك المؤسسات المجتمعية، والمنظمات المهنية، والمؤسسات الدينية، والجمعيات الخيرية، بل وحتى المستشفيات والجامعات غير الربحية، التي تصنف عادة ضمن القطاع الحكومي. وقد قامت كندا بإدراج هذه المؤسسات في الحساب الفرعي، رغم أنها لا تستوفي بالكامل شرط "الاستقلال المؤسسي"، وذلك بناء على واقع مساهمتها المالية والتطوعية، وحجم التبرعات التي تتلقاها، وممارساتها التشغيلية⁽¹¹⁾. منهجياً، اعتمد الحساب الفرعي الكندي على الدمج المنظم لمصادر بيانات متعددة، شملت:

- الملفات الإدارية من وكالة الإيرادات الكندية) مثل إقرارات المؤسسات غير الربحية T1044 والجمعيات الخيرية T3010،
 - قواعد بيانات المؤسسات المسجلة في أنظمة استرداد الضريبة،
 - استبيانات العمل التطوعي والعطاء والمشاركة (GSS)،
 - بيانات الرواتب من ملفات T4،
 - وبيانات مستقلة من معهد المعلومات الصحية الكندي (CIHI) ومركز الإحصاءات التعليمية، خاصة لمجالات الصحة والتعليم.
- وقد خضعت هذه البيانات إلى عمليات مراجعة وتصفية لاستبعاد الكيانات التي لا تستوفي الشروط المفاهيمية، مثل الهيئات الحكومية، وصناديق التقاعد، والشركات الربحية المعفاة ضريبياً، والمدارس الحكومية، والمجالس البلدية، وذلك وفق ضوابط دقيقة تضمن اتساق التعريف المطبق مع الأهداف الإحصائية للحساب الفرعي⁽¹²⁾.

أما من حيث التصنيف الداخلي، فقد اعتمدت كندا التصنيف الدولي للمؤسسات غير الربحية (ICNPO)، الذي طوره مشروع جامعة جونز هوبكنز، حيث قسمت المنظمات غير الربحية إلى اثني عشر مجالاً وظيفياً، منها: الثقافة والفنون، التعليم والبحث، الصحة، الخدمات الاجتماعية، الدين، البيئة، جمع التبرعات، والمساعدة الدولية. وقد أُدرجت هذه التصنيفات ضمن الجداول الحسابية، مما سمح بتحليل التوزيع القطاعي لمساهمة المؤسسات غير الربحية في الناتج المحلي، والتوظيف، والموارد التطوعية. وشملت الجداول الرئيسة الناتجة عن الحساب الفرعي:

- جداول الإنتاج والقيمة المضافة،
- جداول تعويضات العاملين،
- جداول التحويلات (من الأسر، الحكومة، الشركات)،
- جداول تكوين رأس المال والاستهلاك،
- جداول العمل التطوعي،
- وجداول التوزيع الجغرافي والقطاعي.

أما تقدير العمل التطوعي، وهو أحد أبرز ابتكارات التجربة الكندية، فقد اعتمد على استبيانات دورية تقيس ساعات التطوع وتوزيعها حسب النوع والنشاط والمنطقة، ثم يتم تسعير هذه الساعات باستخدام متوسط الأجور المرجعية لوظائف الخدمات المجتمعية والاجتماعية، مع إجراء التعديلات اللازمة بحسب الإقليم والقطاع وطبيعة المساهمة. وتظهر هذه المعالجة المنهجية قدرة التجربة الكندية على تحويل الإطار المفاهيمي إلى نموذج إحصائي متكامل، يجمع بين المعايير الدولية والتكيف الوطني، مما يعزز دقة البيانات ويزيد من قابليتها للتفسير والتحليل والتوظيف في السياسات العامة.

المطلب الثالث: النتائج والدروس المستفادة من النموذج الكندي

أثمر الحساب الفرعي الكندي للمؤسسات غير الربحية عن عدد من النتائج الكمية والتحليلية المهمة، التي مكّنت صانعي السياسات والباحثين من تكوين صورة أكثر اكتمالاً عن مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد والمجتمع الكندي. فقد كشفت التقديرات الرسمية أن القيمة الاقتصادية للناتج الذي تولده المؤسسات غير الربحية بلغت في عام 2022 نحو 216.5 مليار دولار كندي، وهو ما يعادل 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، بما في ذلك المؤسسات الحكومية غير الربحية، مثل المستشفيات والجامعات، التي تمثل الجزء الأكبر من هذا الناتج⁽¹³⁾.

أوضحت الجداول التفصيلية للحساب أن المنظمات غير الربحية الحكومية تساهم بحوالي ثلاثة أرباع الناتج الكلي للقطاع غير الربحي، بينما يوزع الربع المتبقي بين المنظمات المجتمعية والمنظمات المهنية وقطاع الأعمال غير الربحي. كما أظهرت التحليلات أن قطاع الرياضة والترفيه يستحوذ على أعلى نسبة من عدد المنظمات المسجلة (حوالي 33.3%)، يليه القطاع الديني، ثم جمعيات التطوع والخدمات الاجتماعية، بينما تبقى نسبة المنظمات الناشطة في مجالات البيئة والصحة منخفضة من حيث العدد، وإن كانت مرتفعة من حيث الميزانية⁽¹⁴⁾. ومن أبرز النتائج المنهجية التي أظهرتها التجربة الكندية:

- إمكانية دمج الملفات الضريبية، والبيانات المالية، والمسوحات الاجتماعية في نظام حسابي واحد.
- أهمية تصنيف المؤسسات بحسب النشاط الأساسي (لا بحسب الشكل القانوني فقط)، لتفادي التكرار أو التوزيع الاعباطي.
- إدراج القيمة الاقتصادية للـ عمل التطوعي يحدث فرقاً جوهرياً في تقدير الناتج غير السوق، وفي تحليل دور القطاع كمكون داعم للسياسات الاجتماعية.
- إمكانية تقديم جداول مقارنة سنوية وربع سنوية لقياس نمو القطاع غير الربحي عبر الزمن، وهو ما يزيد من شفافية الأداء ويعزز المساءلة.

أما من حيث الدروس المستفادة، فتبرز التجربة الكندية جملة من النقاط التي يمكن للدول الأخرى الاستفادة منها، ومنها:

أولاً، أهمية التصنيف الدقيق والمؤسسي للمنظمات غير الربحية، استناداً إلى معايير وظيفية وتشغيلية، وليس فقط إلى الترخيص القانوني أو الإعفاء الضريبي. فالمفهوم الواسع للقطاع غير الربحي يشمل عدداً كبيراً من الكيانات التي لا تندرج تلقائياً ضمن أي تصنيف مؤسسي تقليدي، ومن شأن الحساب الفرعي أن يبرز خصائصها الفريدة دون اختزالها.

ثانياً، ضرورة تطوير بنية بيانات مندمجة، تجمع بين مصادر متعددة، مع اعتماد رقم تعريف موحد للمؤسسة يسهل تتبعها عبر مختلف السجلات. وقد أظهرت كندا أنه بالإمكان استخدام نظام معرف الأعمال الضريبي كأداة تكامل بين البيانات.

ثالثاً، إدخال المتغيرات غير السوقية، وعلى رأسها العمل التطوعي، ضمن الحسابات الاقتصادية، يوفر مقياساً أكثر واقعية لقيمة الأنشطة غير الربحية، خاصة تلك التي لا تقابل بإيرادات نقدية، مثل خدمات الرعاية، والمناصرة، والثقافة، والبيئة.

رابعاً، الحاجة إلى تمويل مستدام للحساب الفرعي، فعدم انتظام الإصدارات الكندية بعد 2009 يعود إلى محدودية الموارد، رغم نجاح التجربة واعتراف الأمم المتحدة بها كنموذج يحتذى. ويؤكد ذلك أن الاستمرارية المؤسسية للحساب تتطلب إرادة سياسية، وشراكة بين القطاع الإحصائي والحكومة والمجتمع المدني.

خامساً، المرونة في تطبيق التصنيف الدولي للمؤسسات غير الربحية (ICNPO)، مع التكيف المحلي، تعد نقطة قوة في التجربة الكندية، حيث حافظت على المرجعية الدولية، وفي الوقت نفسه عكست خصوصية البنية المؤسسية الوطنية.

وفي ضوء هذه النتائج والدروس، يمكن القول إن التجربة الكندية تعد نموذجاً عملياً لترجمة التوصيات الفنية الواردة في الدليل الأممي إلى آليات تنفيذ قابلة للتطبيق، وهي تقدم مرجعاً مهماً للدول التي تسعى إلى بناء حساب فرعي للقطاع غير الربحي. كما تمثل هذه التجربة فرصة سانحة للجهات الإحصائية في العالم العربي — والمملكة العربية السعودية بوجه خاص — للاستفادة من هذا النموذج، وتكييفه بما يتوافق مع بنيتها المؤسسية، واحتياجاتها التخطيطية، ومستهدفاتها التنموية.

المطلب الرابع: نماذج دولية أخرى في تفعيل الحساب الفرعي: نحو تنوع التجارب وتوسيع المصادر

جاء إدراج هذه الفقرة في سياق التوسعة التحليلية التي يستهدفها البحث، سعيًا إلى تعزيز المكون المقارن، ورفع القيمة التوثيقية من خلال عرض تجارب دولية إضافية في تفعيل الحسابات الفرعية للمؤسسات غير الربحية. فرغم أن التجربة الكندية تمثل النموذج الأكثر تكاملاً في ضوء توصيات الدليل الأممي، إلا أن الاقتصار عليها لا يظهر التنوع المنهجي والمؤسسي في الممارسات الدولية. ويتيح هذا التوسيع فرصة لإثراء النقاش البحثي، وزيادة عدد المراجع المعتمدة، والاطلاع على أنماط تنفيذية مختلفة قد تفيد في التكيف المحلي مستقبلاً.

وقد وقع الاختيار على ثلاث دول هي: بلجيكا، المملكة المتحدة، وأستراليا، لما تمثله تجاربها من تنوع في أساليب الجمع بين السجلات والمسوحات، ومستويات التدرج في التفعيل، ومدى الاعتماد على مصادر البيانات الرسمية أو الطوعية. كما توفر هذه التجارب إشارات تطبيقية حول العلاقة بين قدرات الدولة المؤسسية، وعمق الحسابات الإحصائية، وإمكانية دمج القطاع الخيري ضمن النظام القومي وفق نماذج مرنة.

أولاً: تجربة بلجيكا - نموذج مزدوج المصدر لتجميع البيانات

طورت بلجيكا نموذجاً تطبيقياً متقدماً في قياس إسهام المؤسسات غير الربحية من خلال بناء حساب فرعي جزئي يدمج ضمن النظام المركزي للحسابات القومية. وقد اعتمد هذا النموذج على مصادر مزدوجة: التقارير المالية الرسمية للمؤسسات غير الربحية (المقدمة لوزارة المالية)، والمسوحات الوطنية التي نفذها المعهد البلجيكي للإحصاء، إلى جانب قواعد بيانات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالقطاع الاجتماعي. وتميزت التجربة بالتركيز على المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي، نظراً لدورها الحيوي في تقديم الخدمات الأساسية خارج السوق.

واستخدمت بلجيكا منهجية تقديرية تقوم على احتساب القيمة الاقتصادية للناتج غير السوقي وفق **تكلفة التشغيل الجارية** (intermediate cost approach)، ما ساعد على تجنب التحيز الناتج عن غياب الأسعار السوقية. كما استفادت من التصنيف الدولي للمؤسسات غير الربحية (ICNPO) مع إدخال بعض التعديلات لتلائم السياق المحلي. ورغم محدودية التغطية الشاملة، فإن هذه التجربة تعد من النماذج العملية المهمة التي جمعت بين الواقعية الإحصائية والاتساق المنهجي، وجرى الاستشهاد بها ضمن أعمال المفوضية الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وعدد من الدراسات التطبيقية الأكاديمية⁽¹⁵⁾⁽¹⁶⁾⁽¹⁷⁾.

ثانياً: تجربة المملكة المتحدة – إدماج تدريجي ضمن النظام القومي

اعتمدت المملكة المتحدة نهجاً مرناً في إدماج المؤسسات غير الربحية ضمن نظام الحسابات القومية دون إنشاء حساب فرعي مستقل، بل من خلال وحدات تحليلية مخصصة داخل النظام المركزي. وتمثلت الركيزة الأساس في **البيانات الإدارية الصادرة عن هيئة تنظيم الجمعيات الخيرية** (Charity Commission)، إلى جانب مسح وطني متكرر تتناول العمل التطوعي والمشاركة المدنية. وقد مكّن هذا النهج من توفير بيانات منظمة تغطي جوانب متعددة كالحكومة، وشفافية الإنفاق، وعدد المستفيدين، مع إدراج بعض المؤشرات الاجتماعية غير السوقية مثل رأس المال الاجتماعي والثقة المجتمعية.

وتستند المنهجية البريطانية إلى مبدأ إدماج القطاع ضمن إحصاءات "الحسابات القطاعية الموسعة" (Extended Sector Accounts)، مع الالتزام بمفاهيم نظام الحسابات القومية (SNA) كما استخدمت بريطانيا التصنيف الدولي ICNPO كأساس أولي، ثم طورته وفق احتياجات مؤسسات المجتمع المحلي والمجالس البلدية. وعلى الرغم من عدم اكتمال الحساب بوصفه وحدة مستقلة، إلا أن النماذج التحليلية الناتجة عنه كانت تستخدم في تقارير البرلمان، وتخطيط البرامج الاجتماعية، ومراقبة مؤشرات الحكومة في القطاع غير الربحي⁽¹⁸⁾⁽¹⁹⁾⁽²⁰⁾.

ثالثاً: تجربة أستراليا – تفعيل تدريجي من خلال الحسابات الجزئية

قدمت أستراليا نموذجاً تدريجياً لتفعيل الحساب الفرعي للمؤسسات غير الربحية، يعدّ من أكثر التجارب مرونة في التعامل مع محدودية البيانات وتنوع مصادرها. وقد تولى مكتب الإحصاءات الأسترالي (Australian Bureau of Statistics - ABS) قيادة هذا الجهد من خلال إصدار حساب فرعي جزئي يغطي عدداً من الأنشطة الخدمية غير الربحية، بدءاً من التعليم والرعاية الاجتماعية والصحة. وتميز هذا النموذج باستخدام مزيج من **البيانات الإدارية الضريبية، والتقارير السنوية للمؤسسات، والمسوح الوطنية حول العمل التطوعي**، مما أتاح بناء جداول غير مكتملة لكنها دورية وقابلة للتحديث.

واستندت التجربة الأسترالية إلى التصنيف الدولي للمؤسسات غير الربحية (ICNPO)، مع تعديلات طفيفة تتناسب مع البيئة القانونية والتنظيمية المحلية، كما جرى اعتماد منهجية **"التكلفة البديلة" (Replacement Cost Method)** لتقدير القيمة الاقتصادية للعمل التطوعي، وهي أداة مهمة لاحتساب الناتج غير السوقي. وقد مكّنت هذه المنهجية من إدماج الجهد التطوعي كمكون أساسي في الإنتاج، دون الحاجة إلى بيانات مالية مباشرة، وهو ما يعد نموذجاً تطبيقياً جديراً بالاهتمام في البيئات التي تفتقر إلى تغطية مالية شاملة. وتظهر التجربة الأسترالية كيف يمكن تنفيذ الحساب الفرعي بشكل جزئي ومتدرج، بما يتلاءم مع قدرات الدولة المؤسسية، ويهيئ لتوسيع نطاقه مستقبلاً⁽²¹⁾⁽²²⁾⁽²³⁾.

تحليل مقارن للتجارب الدولية وإمكانات الاستفادة منها

تكشف مراجعة التجارب الدولية السابقة عن تعدد المسارات المؤسسية والمنهجية التي سلكتها الدول عند الشروع في بناء الحسابات الفرعية للمؤسسات غير الربحية. ورغم اختلاف السياقات والموارد التشريعية والإحصائية، إلا أن ثمة قواسم مشتركة يمكن استخلاصها، فضلاً عن مساحات متنوعة من المرونة والتكيف، تتيح للدول ذات المرجعية الإسلامية أن تستفيد منها في تصميم نماذج ملائمة لبيئاتها المحلية.

من حيث منهج جمع البيانات، فإن تجربة بلجيكا تبرز أهمية الدمج المنظم بين السجلات الرسمية والمسوحات الإحصائية، وهو مسار يتيح للدول ذات البنى المؤسسة المركبة أن تبدأ بحسابات فرعية جزئية وقابلة للتوسع. أما المملكة المتحدة، فقدمت نموذجاً تحليلياً غير مستقل يعتمد على إدراج القطاع ضمن الحسابات القومية من خلال وحدات جزئية مرتبطة بالبيانات الرقابية، مع تركيز نوعي على الحوكمة والثقة والمشاركة، وهو ما يعد ذا قيمة عالية في البيئات التي تولي رأس المال الاجتماعي أولوية تنموية. وتظهر تجربة أستراليا كيف يمكن التدرج في التنفيذ، بدءاً من قطاعات معينة وباستخدام أدوات تقدير مرنة مثل القيمة البديلة للعمل التطوعي، وهو خيار مناسب للبيئات التي تفتقر إلى شمولية البيانات المالية.

وتشير هذه النماذج مجتمعة إلى ضرورة عدم النظر إلى الحساب الفرعي ككتلة واحدة لا تتجزأ، بل باعتباره نموذجاً متدرجاً وقابلًا للبناء المرحلي، يبدأ أحياناً من قطاع جزئي (كالصحة أو التعليم)، أو من عنصر وظيفي (كالعمل التطوعي)، ثم يتسع نحو إطار أكثر شمولاً. كما تظهر أهمية تبني تصنيف مرن للمؤسسات غير الربحية، يجمع بين البنية القانونية والوظيفية، ويراعي الطابع المحلي والتشريعي. وفي السياق العربي والإسلامي، يمكن الاستفادة من هذه التجارب من خلال:

1. اعتماد نموذج هجين يبدأ بتقدير الناتج غير السوقي والخدمات المجانية.
 2. استخدام أدوات التقدير غير المالي (مثل تسعير الجهد التطوعي).
 3. إدماج عناصر من رأس المال الاجتماعي ومؤشرات الحوكمة في التحليل.
 4. تبني مراحل تطبيق تبدأ بقطاعات أكثر تنظيماً كالوقف والزكاة والتعليم الأهلي.
- وبذلك، فإن هذه التجارب الدولية، رغم اختلافها عن السياقات الإسلامية في البنية القيمة والتنظيمية، تقدم خريطة طريق مرنة، تسهم في تجاوز العقبات التأسيسية، وترسي دعائم علمية لدمج القطاع الخيري ضمن المنظومة الاقتصادية الوطنية بطريقة تدريجية ومدرسة.

المبحث الثالث: آفاق تطوير مؤشرات قياس إسهام القطاع الخيري في اقتصاد إسلامي

يمثل القطاع الخيري أحد المكونات الرئيسة في الاقتصاد الإسلامي، ويقوم على مؤسسات راسخة مثل الزكاة، والوقف، والكفالة، والعمل التطوعي، التي تسهم في تحقيق التكافل والعدالة وتوفير الخدمات للفئات الأكثر احتياجاً. وتبرز في الوقت الراهن حاجة متزايدة إلى أدوات إحصائية قادرة على توصيف هذا القطاع بشكل شامل، من حيث مساهمته في الناتج، وتوفيره لفرص العمل، وتخفيفه للأعباء على المالية العامة، وتعزيزه لرأس المال الاجتماعي.

يعد الحساب الفرعي للمؤسسات غير الربحية من أبرز هذه الأدوات، وقد أظهر في التجارب الدولية قدرة على تحسين فهم الأثر الاقتصادي والاجتماعي لهذا القطاع، خاصة في الدول التي تشهد توسعاً في أنشطة الجمعيات، والأوقاف، والمبادرات المجتمعية. ويكتسب هذا المسار أهمية إضافية في الدول العربية والإسلامية، بالنظر إلى الخصوصيات المؤسسية والتشريعية، والحضور المجتمعي الواسع للأنشطة الخيرية. يناقش هذا المبحث ثلاثة محاور: مبررات ومتطلبات تفعيل الحساب الفرعي، الحاجة إلى تطوير مؤشرات كمية ونوعية، وأمثلة لمؤشرات قابلة للتطبيق في السياقات الوطنية، بما يعزز من دمج القطاع الخيري في التحليل الاقتصادي الكلي.

المطلب الأول: مبررات ومكتسبات وتحديات متطلبات تفعيل الحساب الفرعي في الدول العربية والإسلامية

يضم القطاع الخيري في الدول العربية والإسلامية مكونات مؤسسية متنوعة تشمل الزكاة، والأوقاف، والجمعيات الخيرية، والمبادرات التطوعية، وتشكل هذه الكيانات جزءاً أصيلاً من البنية الاقتصادية والاجتماعية، وتمتد أنشطتها إلى مجالات التعليم، والرعاية الصحية، والإسكان، والإغاثة، والتدريب، وغيرها. وقد تطور هذا القطاع كمّاً ونوعاً خلال العقود الأخيرة، ما يجعله من الكيانات ذات الأثر المتصاعد في الاقتصاد الكلي، إلا أن أدوات القياس المعتمدة في الأنظمة الإحصائية لم تتطور بالمستوى نفسه، مما يدعو إلى تبني الحساب الفرعي بوصفه مدخلاً لتعزيز الشفافية والتحليل وتخصيص الموارد.

تتمثل أبرز المبررات في الحاجة إلى رصد مساهمة هذا القطاع بدقة ضمن الناتج المحلي الإجمالي، وتحليل تدفقاته المالية، ومصادر تمويله، وموارده البشرية، وجهوده التطوعية. كما تسهم البيانات الناتجة عن الحساب الفرعي في تمكين المؤسسات الخيرية من التخطيط على أسس كمية، وتعزيز قدرتها على التقييم والتقييم، وتحسين الشراكة مع القطاع العام والجهات المانحة.

ورغم توافر عدد من المبررات المنهجية والدوافع الاستراتيجية التي تعزز الحاجة إلى تفعيل الحساب الفرعي للمؤسسات غير الربحية في الدول ذات المرجعية الإسلامية، إلا أن التطبيق العملي لهذا الحساب يواجه جملة من التحديات الموضوعية، تتوزع على أربعة أبعاد متداخلة: أولاً: **التحديات المؤسسية**، حيث تتعدد الجهات المشرفة على القطاع الخيري (وزارات، هيئات، لجان)، مما ينتج تشتتاً في المرجعيات التنظيمية، ويحول دون بناء سجل وطني موحد. كما أن غياب جهة إحصائية تتبنى الحساب بشكل صريح يضعف من فرص اعتماده ضمن النظام الرسمي⁽²⁴⁾.

ثانياً: **التحديات التشريعية**، إذ تختلف الأطر القانونية النازمة للزكاة، والوقف، والعمل التطوعي، من دولة إلى أخرى، وفي بعض الحالات تتداخل المسؤوليات بين القضاء، ووزارات الشؤون، وهيئات مستقلة. كما أن بعض التشريعات الوقفية لا تتطلب الإفصاح المالي أو تقديم تقارير سنوية، ما يحيد من إمكانية إدراج بيانات الأوقاف ضمن الحسابات القومية⁽²⁵⁾.

ثالثاً: **التحديات الفنية والإحصائية**، وتتمثل في غياب التصنيف الإحصائي القياسي للمؤسسات غير الربحية في كثير من الدول، وضعف الخبرة المحلية في إعداد الجداول الفرعية، أو استخدام أدوات التقدير غير السوقية (مثل تسعير العمل التطوعي أو تقدير الخدمات المجانية)⁽²⁶⁾.

رابعاً: **التحديات البيانية والرقمية**، إذ تفتقر الغالبية من الدول العربية والإسلامية إلى قواعد بيانات مدججة وحديثة، تشمل خصائص المؤسسات، وعدد المستفيدين، وساعات التطوع، وبيانات الأصول الوقفية. كما أن التباين بين الجهات المانحة والمنفذة يعيق تدفق البيانات بشكل منتظم⁽²⁷⁾.

تبرز هذه التحديات الحاجة إلى مقارنة تفعيل تدريجية، تراعي السياق المحلي، وتبدأ ببناء التصنيف المؤسسي، وتعزيز التنسيق بين الجهات، وتطوير أدوات تقدير مبسطة، إلى أن تنضج البيئة المؤسسية والبيانية لتبني الحساب في صورته المتكاملة.

ويتطلب تفعيل الحساب في هذه السياقات تأسيس تعريف إحصائي معتمد للمؤسسات الخيرية، وتطوير قاعدة بيانات وطنية، وتصميم أدوات مسح تراعي طبيعة العمل الخيري، إلى جانب تنسيق مؤسسي بين الجهات الإحصائية والتنظيمية، وتوفير تمويل مستدام يضمن استمرارية هذا التفعيل ضمن منظومة الحسابات القومية.

فيما تؤكد التجربة السعودية خلال الأعوام الأخيرة إلى وجود تراكم معرفي ومؤسسي متدرج في التعامل مع مسألة قياس الإسهام الاقتصادي للقطاع غير الربحي، وهو تراكم شكّل قاعدة مهمة لتهيئة البيئة الوطنية لتبني الحساب الفرعي بشكل رسمي. فقد صدرت منذ عام 2018 عدة مبادرات بارزة يمكن اعتبارها نواة تأسيسية لهذا التحول، من أبرزها: تقرير اقتصاديات الوقف في المملكة العربية السعودية الذي أصدرته لجنة الأوقاف بالغرفة الشرقية، وكان أول محاولة تحليلية نوعية لربط الأوقاف بالناتج المحلي، رغم التحديات البيانية التي واجهته، وقد أوصى بضرورة إصدار تقارير مالية دورية للأوقاف، واستحداث مؤشرات إحصائية خاصة بالقطاع⁽²⁸⁾.

كما أطلقت مؤسسة الملك خالد، في سلسلة آفاق القطاع غير الربحي (2018)، 2021، 2023، مقارنة تدريجية لقياس المساهمة الاقتصادية للقطاع، ودعت إلى تبني الحساب الفرعي على أساس المنهجية الدولية، وأنتجت في تقريرها الأخير حساباً رديفاً يغطي التطوع، والإنفاق، والأوقاف، مع تحليل سيناريوهات للوصول إلى مستهدفات رؤية 2030⁽²⁹⁾. ومن جهة أخرى، قدمت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في دراستها (2021) تعريفاً تشغيلياً موحداً للقطاع غير الربحي، وصنفته إلى 16 مكوناً مؤسسياً وقانونياً، لتجاوز محدودية النماذج السابقة التي ركزت على كيانات محددة فقط⁽³⁰⁾.

وفي ذات الاتجاه، أوصى منتدى الرياض الاقتصادي (2019) بإنشاء مرصد وطني يعنى بجمع البيانات والمعلومات عن مؤسسات القطاع، ودعم بناء قواعد بيانات ومؤشرات أداء معيارية، وأكد على ضعف الصورة الذهنية للقطاع، والحاجة إلى تحسينها عبر أدوات قياس موثوقة⁽³¹⁾. وقد مثلت جهود الهيئة العامة للإحصاء محورا تطبيقيا داعما لهذه المبادرات، حيث أصدرت في 2018 أول مسح للعمل التطوعي، وخصصت مسحا لمنشآت القطاع غير الربحي، وفرا مؤشرات أولية حول التوزيع الجغرافي، وهيكل التوظيف، وساعات التطوع، رغم محدودية التغطية لبعض مكونات القطاع مثل الوقف والجمعيات العلمية⁽³²⁾.

وتوسعت دائرة البحث بتعاون مشترك بين الأمم المتحدة والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في إصدار دراسة (2021) حول مواءمة الأوقاف مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030، وقدمت تحليلا نوعيا لتحديات الربط بين الاستثمارات الوقفية وأولويات التنمية الوطنية، واقترحت تطوير آليات قياس محلية متوافقة مع الإطار الدولي⁽³³⁾. وفي الاتجاه نفسه، صدر عن مركز الريادة الوقفي والهيئة العامة للأوقاف (2024) تقرير الاستثمار المستدام للقطاع الوقفي، الذي قدر أصول الوقف في المملكة بـ 340 مليار ريال، ومساهمته في الناتج المحلي بـ 1.2 %، وبين تفاوت المعايير وعدم اكتمال البيانات، رغم القيمة الإرشادية للتقدير الإجمالي⁽³⁴⁾.

تظهر هذه المبادرات المحلية، مجتمعة، إدراكا متزايدا لأهمية دمج القطاع غير الربحي ضمن الإحصاءات الوطنية، إلا أن معظمها ظل يعمل ضمن أطر تجريبية أو تقديرية، دون اعتماد إطار مؤسسي إحصائي موحد. من هنا، تبرز الحاجة إلى تفعيل الحساب الفرعي وفق منهجية الأمم المتحدة، بما يضمن التحول من التقديرات الظرفية إلى القياس المنهجي المتكامل، القابل للمقارنة، والمرتبط بصناعة القرار الاقتصادي والاجتماعي في المملكة.

المطلب الثاني: الحاجة إلى تطوير مؤشرات نوعية وكمية لقياس إسهام القطاع الخيري في الاقتصاد الكلي

تظهر بنية القطاع الخيري في الاقتصادات ذات المرجعية الإسلامية أنماطا تشغيلية وقبيلية تختلف عن نظيراتها في القطاعات الحكومية أو التجارية. فاعتماد هذا القطاع على التبرعات، والعمل التطوعي، والأوقاف، والتحويلات غير المشروطة، وتوجيهه لمنافع جماعية وفئوية غير قابلة للتسعير السوقي، يستدعي تطوير مؤشرات نوعية وكمية قادرة على التقاط هذه الأبعاد وتحليلها بصورة منهجية. وتعد هذه المؤشرات مدخلا لتحليل مساهمة القطاع في الاقتصاد الكلي بطريقة تراعي خصائصه، وتجاوز الأدوات التقليدية التي تقيس الأثر عبر الناتج المحلي فقط.

يمكن تطوير مؤشرات كمية تقيس عدد المستفيدين، ومجالات الخدمة، وحجم التمويل الموجه للفئات الهشة، وقيمة السلع والخدمات المقدمة مجاناً، وعدد الوظائف التي تم إنشاؤها، إلى جانب مؤشرات حول الجهد التطوعي، وساعات العمل غير المأجور، ومساهمة الأوقاف في التمويل المسند. أما على المستوى النوعي، فتقاس العدالة في التوزيع، ومدى الوصول إلى الفئات المحرومة، والأثر في تمكين الأسر والأفراد، وتخفيف الفجوة الاجتماعية، ومستوى الثقة المجتمعية، وحيوية رأس المال الاجتماعي.

ويعزز تطوير هذه المؤشرات من فاعلية الحساب الفرعي للقطاع الخيري، ويمنح صانع القرار القدرة على الربط بين الأثر المالي والاجتماعي، بما يدعم كفاءة التدخلات، ويعزز تكامل السياسات التنموية والمالية والاجتماعية.

وفي سياق تطوير مؤشرات نوعية أكثر عمقا، تبرز أهمية الاستفادة من النماذج العالمية في قياس رأس المال الاجتماعي، الذي يعد أحد أبرز نواتج العمل الخيري غير الملموسة. ويقدم البنك الدولي في دليله التطبيقي Measuring Social Capital: An Integrated Questionnaire إطارا متكامل لقياس رأس المال الاجتماعي من خلال ثلاث ركائز: الثقة المتبادلة، وقوة الروابط الشبكية، ومدى الالتزام بالمعايير المجتمعية. ويقترح هذا المرجع حزمة من الأسئلة والمؤشرات القابلة للتطبيق ضمن المسوح الوطنية، مثل مستويات الثقة بين الأفراد، ومعدلات المشاركة التطوعية، ومدى الانخراط في المبادرات المجتمعية⁽³⁵⁾. ويمكن تكيف هذا الإطار ليستخدم في رصد الأثر غير المالي للقطاع الخيري في البيئات الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بتعزيز التماسك الاجتماعي وتوسيع شبكات الإسناد الأهلي.

المطلب الثالث: مؤشرات كمية ونوعية مقترحة لقياس إسهام القطاع الخيري في الاقتصادات الوطنية بالدول العربية والإسلامية

تعد المؤشرات المتخصصة من أهم أدوات الحساب الفرعي عند توصيف القطاع الخيري بوصفه فاعلاً اقتصادياً واجتماعياً ذا بنية مستقلة. ويتطلب تطوير هذه المؤشرات مواءمة بين المرجعيات الإحصائية الدولية، والخصوصيات المؤسسية والقيمية التي تميز القطاع الخيري في الدول العربية والإسلامية، خاصة ما يتعلق بالوقف، والزكاة، ومجالات التكافل الاجتماعي، والعمل التطوعي.

في الجانب الكمي، يمكن اعتماد حزمة من المؤشرات التي تعكس حجم النشاط، وانتشاره، ومدى مساهمته في الناتج والتوظيف، ومنها:

- إجمالي الإنفاق السنوي للمؤسسات الخيرية، موزعاً حسب البرامج والمجالات.
- نسبة مساهمة القطاع الخيري في الناتج المحلي الإجمالي.
- عدد الوظائف المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن أنشطته.
- ساعات العمل التطوعي، وقيمتها التقديرية.
- عدد المستفيدين من البرامج الأساسية (تعليم، صحة، كفالة، إسكان...).
- حجم الأصول الوقفية ومجالات استخدامها.
- نسبة الإنفاق الترموي مقابل الإغاثي.

أما في الجانب النوعي، فتتفرع مؤشرات تعنى بقياس أثر السياسات والبرامج، مثل:

- مدى التمكين الاقتصادي للأسر المستفيدة (قياساً بمعدل الدخل أو التوظيف بعد الاستفادة).
- تحسين فرص التعليم والرعاية الصحية للفئات الهشة.
- تعزيز رأس المال الاجتماعي من خلال بناء الثقة والمؤسسية والمشاركة التطوعية.
- تغطية الفجوات الجغرافية في الوصول إلى الخدمات.
- مستوى الحوكمة والشفافية في المؤسسات الخيرية.

كما يمكن الاستفادة من تصنيفات دولية مثل التصنيف الصناعي للأُنشطة غير الربحية (ICNPO)، مع تكييفها لتناسب الهياكل المحلية، من خلال إنشاء تصنيفات فرعية للوقف والزكاة ومؤسسات التعليم الديني والمبادرات التطوعية.

ويمثل هذا النموذج المؤشرات أساساً لتطوير نظام إحصائي وطني قادر على تمثيل القطاع الخيري بدقة، ويؤهل لإدماجه في التقارير الوطنية والدولية، ويمكن من تطوير سياسات مبنية على بيانات، مع الحفاظ على خصوصية هذا القطاع بوصفه مكوناً أصيلاً في منظومة الاقتصاد الإسلامي.

الخاتمة

يشكل إدماج القطاع الخيري ضمن منظومة الحسابات القومية خطوة استراتيجية نحو ترسيخ مكانته المؤسسية في الاقتصاد، وتوسيع أثره في سياسات التنمية، وتعزيز قدرته على التعبير الكمي عن إسهاماته. وقد تناول هذا البحث مكونات هذا المسار من ثلاثة مداخل مترابطة: المفاهيم الأساسية التي أرساها الدليل الأممي بشأن الحساب الفرعي للمؤسسات غير الربحية، والتجربة الكندية التطبيقية بوصفها نموذجاً مرجعياً رائداً، وآفاق تطوير مؤشرات قياس إسهام القطاع الخيري في السياق الإسلامي، من حيث المبررات، والنطاقات التحليلية، والمقترحات الإحصائية.

وقد اتضح أن الحساب الفرعي، متى ما تم تصميمه وتفعيله بما يتناسب مع خصوصيات الاقتصاد الإسلامي، يمكن أن يتحول إلى منصة معرفية ومنهجية تسهم في ترشيد السياسات، وتوجيه الموارد، ورفع كفاءة القطاع الخيري، وتعزيز الشفافية والتكامل المؤسسي، ودعم مكانة هذا القطاع ضمن منظومة الاقتصاد الكلي، بما يتجاوز المقاربات التقليدية التي تقتصر على تقدير القيمة المالية للأنشطة فقط.

أهم النتائج

1. يمثل الحساب الفرعي للمؤسسات غير الربحية أداة معتمدة دولياً لتوصيف إسهام هذا القطاع في الاقتصاد الكلي من خلال جداول ومؤشرات مستقلة مندمجة في نظام الحسابات القومية.
2. يوفر الدليل الأممي إطاراً مفاهيمياً ومنهجياً متكاملاً لبناء هذا الحساب، يتضمن نماذج مرحلية (مختصر، كامل، موسع)، ويشجع على تطوير مؤشرات كمية ونوعية تعكس الخصائص المميزة للقطاع غير الربحي.
3. أظهرت التجربة الكندية قابلية تنفيذ الحساب من خلال دمج مصادر البيانات المختلفة، وتوسيع نطاق التحليل ليشمل الناتج غير السوقي، والجهد التطوعي، والعطاء المجتمعي، مع تقديم جداول دورية تستخدم في السياسات العامة.
4. في السياق العربي والإسلامي، تبرز الحاجة إلى تفعيل الحساب الفرعي بالنظر إلى نمو القطاع الخيري، وامتداد أدواره، وارتباطه الوثيق بالأوقاف والزكاة والعمل التطوعي، مما يتطلب أدوات قياس تراعي الخصوصيات المؤسسية والدينية والاجتماعية.
5. تعدى فائدة الحساب التوصيف الكمي، لتشمل بناء مؤشرات قادرة على قياس العدالة الاجتماعية، والاستدامة، والتمكين، ورأس المال الاجتماعي، بما ينسجم مع أهداف الاقتصاد الإسلامي.

التوصيات:

1. تأسيس مبادرة وطنية بقيادة الجهات الإحصائية، تتولى إعداد الحساب الفرعي للقطاع الخيري ضمن إطار الحسابات القومية، بالاستناد إلى الدليل الأممي، وتجربة كندا، وبالتنسيق مع الوزارات والهيئات المعنية.
2. إعداد تعريف إحصائي تشغيلي موحد للمؤسسات الخيرية، يشمل الوقف، الزكاة، الجمعيات التطوعية، والمبادرات الأهلية، ويعتمد كأساس لتصنيف القطاع وبناء الجداول والمؤشرات.
3. تصميم نظام بيانات مدمج، يشمل السجلات الإدارية، والمسوحات الاجتماعية، وبيانات التبرعات، وساعات العمل التطوعي، والمخرجات المجتمعية، مع تطوير أدوات جديدة لقياس الأثر النوعي.
4. إعداد نموذج مختصر للحساب الفرعي في مرحلته الأولى، يغطي المؤشرات الأساسية القابلة للاستخراج من البيانات المتاحة، ثم التوسع التدريجي نحو نموذج كامل يشمل الحسابات المالية وغير السوقية.
5. اعتماد مؤشرات كمية ونوعية مقترحة تراعي خصوصيات الاقتصاد الإسلامي، وتدرج ضمن مخرجات الحساب، بما يمكن من قياس التمكين الاقتصادي، والعدالة، وكفاءة الإنفاق، وأثر الوقف والزكاة على المالية العامة.
6. ربط مخرجات الحساب بالخطط التنموية والرؤية الوطنية، عبر إصدار تقارير دورية تدرج ضمن منظومة مؤشرات الأداء، وتستخدم في تقييم السياسات، وتوجيه الموارد، وتحفيز الشراكة بين القطاع العام والخيري.

المصادر ، المراجع و الهوامش:

أولاً: المراجع الدولية (كتب ودراسات علمية)

- Anheier, Helmut K., Eva Hollerweger, Christoph Badelt, and Jeremy Kendall. *Work in the Non-Profit Sector: Forms, Patterns and Methodology. Report to the International Labour Organization*, 2001.
- Carroll, Deborah A., and Keely Jones Stater. "Measuring the Nonprofit Economy: The State of the Art." *Nonprofit Policy Forum*, vol. 1, no. 1, 2010.
- Kendall, Jeremy. *The Voluntary Sector: Comparative Perspectives in the UK*. Routledge, 2003.
- Salamon, Lester M., and Helmut K. Anheier. *In Search of the Nonprofit Sector: The Question of Accountability*. London School of Economics, 2003.
- Salamon, Lester M., and S. Wojciech Sokolowski. *Measuring the Economic Value of Volunteer Work Globally: Concepts, Estimates, and a Roadmap to the Future*. Johns Hopkins University, 2011.
- World Bank. *Measuring Social Capital: An Integrated Questionnaire*. Washington, DC: World Bank, 2004.

ثانياً: المراجع الرسمية والإحصائية

- Australian Bureau of Statistics. *Non-Profit Institutions Satellite Account, 2012–2013*. Canberra: ABS, 2014.
- Australian Department of Social Services. *Volunteering in Australia: Trends, Challenges, and Opportunities*. Canberra: DSS, 2017.
- Canadian Knowledge Hub for Giving and Volunteering. *The Economic Role of the Nonprofit Sector*. Accessed Dec 2024. https://app.givingandvolunteering.ca/economic_role_of_the_nonprofit_sector_2021
- Charity Commission for England and Wales. *Annual Reports and Accounts of Registered Charities*. London: Charity Commission, various years.
- European Commission. *Non-Profit Institutions in the European System of Accounts*. Eurostat Working Paper, 2004.
- OECD. *Handbook on Constructing Composite Indicators: Methodology and User Guide*. Paris: OECD Publishing, 2008.
- Statistics Canada. *Satellite Account of Nonprofit Institutions and Volunteering, 1997–2004*. Ottawa: Government of Canada, 2004–2019.
- Statistics Canada. "Distribution of Non-Profit Organizations by Primary Activity, 2023." *Daily Statistics Release*, 2024. <https://www150.statcan.gc.ca/n1/daily-quotidien/240320/t002a-eng.htm>
- United Nations. *Handbook on Nonprofit Institutions in the System of National Accounts*. New York: United Nations, 2003.
- UK Office for National Statistics. *Nonprofit Institutions Satellite Account: UK Non-Profit Sector Overview*. London: UK Statistics Authority, 2015.

ثالثاً: المراجع العربية (دراسات وتقارير)

- إدارة تحليل الأبحاث - وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. القطاع غير الربحي: تعريفه، مسمياته، كياناته، ومنهجية قياس مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. الرياض: 2021.
- بشير الشريف، محمد شريف. "مؤشرات نمو الوقف: المفهوم، الأبعاد، والقياسات". مجلة الاقتصاد الإسلامي الدولية، المجلد 31، العدد 2، 2023، ص. 190–155.
- قنديل، أماني. قياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في دول مجلس التعاون الخليجي. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2014.
- قندوز، عبد الكريم أحمد. معايير قياس أثر الوقف: نحو إطار تحليلي إسلامي لقياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي. الجزائر: معهد الاقتصاد الإسلامي، 2024.
- لجنة الأوقاف بالغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية. تقرير اقتصاديات الوقف. الدمام: 2018.
- مؤسسة الملك خالد. آفاق القطاع غير الربحي. الرياض: 2018، 2021، 2023.
- منتدى الرياض الاقتصادي. دور القطاع غير الربحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. الرياض: 2019.
- الهيئة العامة للإحصاء. مسح العمل التطوعي ومسح منشآت القطاع غير الربحي. الرياض: 2018–2019.
- مركز الريادة الوقفي، والهيئة العامة للأوقاف. الاستثمار المستدام للقطاع الوقفي: تحديات وحلول. الرياض: 2024.
- UNDP & ICD. *The Role of Awqaf in Achieving the SDGs and Saudi Vision 2030*. Riyadh: UN Saudi Office, 2021.

رابعاً: الهوامش:

- (1) دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية، الفقرة الثالثة، ص 1 (المقدمة).
- (2) المرجع نفسه، الفقرتان 10-1 و 11-1، ص 2-3.
- (3) دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية، فقرتا ب وج، ص 3-4.
- (4) المرجع نفسه، الفقرة دال، ص 10-11.
- (5) دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية، فقرة جيم، ص 4-5، و 2-4 إلى 5-4.
- (6) المرجع نفسه، الفقرات 4-29 إلى 4-39.
- (7) المرجع نفسه، الفقرات 4-29 إلى 4-39.
- (8) Statistics Canada. Satellite Account of Nonprofit Institutions and Volunteering 1997-2004 Updated Reports, 2004-2019.
- (9) المرجع نفسه، ص 48-50.
- (10) Statistics Canada. Satellite Account of Nonprofit Institutions and Volunteering 1997-2004, p. 47
- (11) المرجع نفسه، الجداول رقم 5: مصادر البيانات، ص 13-16.
- (12) المرجع نفسه، الفقرات المتعلقة بتقييم العمل التطوعي، ص 17-19.
- (13) Canadian Knowledge Hub for Giving and Volunteering. The Economic Role of the Nonprofit Sector, 2024.
- (14) Statistics Canada. Distribution of Non-Profit Organizations by Primary Activity, 2023.
- (15) OECD. Handbook on Constructing Composite Indicators: Methodology and User Guide. Paris: OECD Publishing, 2008, pp. 112-115.
- (16) European Commission. Non-Profit Institutions in the European System of Accounts. Eurostat Working Paper, 2004.
- (17) Salamon, Lester M., and Helmut K. Anheier. In Search of the Nonprofit Sector: The Question of Accountability. London School of Economics, 2003.
- (18) UK Office for National Statistics. Nonprofit Institutions Satellite Account: UK Non-Profit Sector Overview. London: UK Statistics Authority, 2015.
- (19) Charity Commission for England and Wales. Annual Reports and Accounts of Registered Charities. London: Charity Commission, various years.
- (20) Kendall, Jeremy. The Voluntary Sector: Comparative Perspectives in the UK. Routledge, 2003.
- (21) Australian Bureau of Statistics. Non-Profit Institutions Satellite Account, 2012-2013. Canberra: ABS, 2014.
- (22) Salamon, Lester M., and S. Wojciech Sokolowski. Measuring the Economic Value of Volunteer Work Globally: Concepts, Estimates, and a Roadmap to the Future. Johns Hopkins University, 2011
- (23) Australian Department of Social Services. Volunteering in Australia: Trends, Challenges, and Opportunities. Canberra: DSS, 2017.
- (24) إدارة تحليل الأبحاث - مكتب النائب للتنمية الاجتماعية. القطاع غير الربحي: تعريفه، مسمياته، كياناته، ومنهجية قياس مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. الرياض: وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2021، ص. 22-24.
- (25) لجنة الأوقاف بالغرفة الشرقية. تقرير اقتصاديات الوقف. الدمام: 2018، ص. 45-49.
- (26) United Nations. Handbook on Nonprofit Institutions in the System of National Accounts. New York: UN, 2003, pp. 27-28
- (27) OECD. Handbook on Constructing Composite Indicators. Paris: OECD Publishing, 2008, p. 113.
- (28) لجنة الأوقاف بالغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية. تقرير اقتصاديات الوقف. الدمام: 2018.
- (29) مؤسسة الملك خالد. آفاق القطاع غير الربحي. الرياض: 2018، 2021، 2023.
- (30) إدارة تحليل الأبحاث - وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. القطاع غير الربحي: تعريفه، مسمياته، كياناته، ومنهجية قياس مساهمته. الرياض: 2021.
- (31) منتدى الرياض الاقتصادي. دور القطاع غير الربحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. الرياض: 2019.
- (32) الهيئة العامة للإحصاء. مسح العمل التطوعي ومسح منشآت القطاع غير الربحي. الرياض: 2018-2019.

(33) UNDP & ICD. *The Role of Awqaf in Achieving the SDGs and Saudi Vision 2030*. Riyadh: UN Saudi Office, 2021.

(34) مركز الريادة الوقفي والهيئة العامة للأوقاف. الاستثمار المستدام للقطاع الوقفي: تحديات وحلول. الرياض: 2024.

(35) World Bank. *Measuring Social Capital: An Integrated Questionnaire*. Washington, DC: World Bank, 2004.